

أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

الباحث: مراد حاتم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

أ.م.د. مخيف جاسم حمد الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص:

مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات إصلاحية تتماشى مع الوضع السائد لكل مرحلة، فقد تبنت برامج إصلاحية موجهة نحو تحقيق أهدافها في رفع مستوى النمو الاقتصادي والرقى الاجتماعي، إذ تم الاعتماد على أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف.

يهدف البحث الى بيان الدور الذي تؤديه الإصلاحات الاقتصادية في رفع مستوى النمو الاقتصادي وفق الإمكانيات المتاحة للبلد والسياسات المتبعة للحكومة الجزائرية من خلال استخدام التحليل القياسي.

وأظهرت نتائج الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون أن العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي، وهو ارتباط قوي ومعنوي، والعلاقة الطردية بين الإنفاق على التربية والتعليم وإجمالي الناتج المحلي، وهو ارتباط قوي ومعنوي، والعلاقة الطردية بين القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي، وهو ارتباط قوي ومعنوي، أما نتائج التحليل القياسي فقد أظهرت النتائج وجود مشكلة تعدد خطي وبعد معالجة المشكلة من خلال حذف المتغير المسبب للمشكلة (X2)، أظهرت النتائج أن التغير في الإنفاق الحكومي (X1) بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.702) وحدة بغض النظر عن نوع الوحدة أو مقدارها في حين كان المتغير الثالث (القوى العاملة - X3)، غير معنوي بحسب اختبار (t-test)، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي اثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية ومنها بلدان جنوب شرق آسيا وضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو القطاع النفطي، وضرورة وضع استراتيجية تعتمد بشكل رئيس على احتياجاتها من التعليم ووضع برامج محددة لذلك، وتشجيع وتطوير بيئة الاستثمار في الجزائر ودعم الاستثمار المحلي وتشجيع الصادرات في القطاعات الأخرى خارج القطاع النفطي من خلال خفض الضرائب على السلع الصادرة، وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التي تساهم في خفض مستويات الفقر والبطالة، وتحفيز القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتقليل تأثير العامل الخارجي على الاقتصاد الجزائري والمتمثل في تذبذب أسعار النفط عالمياً.

Impact of economic reform programs on economic growth in Algeria for the period (1990-2014)

Abstract

Since independence, Algeria has undergone stages of reform programs and plans that are in line with the current situation. It has adopted reform programs aimed at achieving its objectives of raising economic growth and social progress. The aim of the research is to explain the role played by economic reforms in raising the level of

economic growth according to the available resources of the country and the policies adopted by the Algerian government through the use of standard analysis.

The results of the statistical test showed that the correlation coefficient between government spending and gross domestic product (GDP), which is strong and moral, and the positive relationship between expenditure on education and GDP, a strong and moral correlation, and the positive relationship between the labor force and GDP, The results showed that the change in government expenditure (X1) in one unit with the stability of the other factors is the same, E) will contribute to the increase of GDP by (1.702) units, regardless of type or unit, while the third variable (labor force - X3), not significant according to the test (t-test), and recommended the need to activate the method of economic planning which Is not inconsistent with the market economy, which has proved successful in a large number of developing countries, including the countries of South-East Asia and the need to diversify the sources of public revenue and not rely on one source is the oil sector, and the need to develop a strategy depends primarily on the needs of education and the development of specific programs for that, The investment environment in Algeria and support To encourage domestic exports and encourage exports in other sectors outside the oil sector by reducing taxes on exported goods, implementing a range of economic policies and programs that contribute to reducing poverty and unemployment levels, and stimulating sectors such as agriculture and industry to reduce the impact of external factors on the Algerian economy. Oil prices globally.

المقدمة:

برز مفهوم الإصلاح الاقتصادي على الصعيد الدولي في أروقة النظام الرأسمالي في السنوات الأخيرة وكانت مضامين الإصلاح الاقتصادي بمختلف أطرها هي واحدة من المفاهيم الحديثة التي ترشحت كدعوات من صندوق النقد الدولي، وسرعان ما تحولت إلى ظاهرة اقتصادية عالمية دفعت الأنظمة الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية نحو تطبيقها وتوسيع دورها، وخاصة بعد التطبيقات الناجحة لهذه الفكرة في العديد من دول العالم النامية، ومنها على سبيل المثال مصر، تونس، كوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وبأشراف مباشر من قبل صندوق النقد الدولي.

إذ تزامن تطور هذه التطبيقات مع انتشار ظاهرة الخصخصة والعولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، مما أعطى لهذه الظاهرة بعداً اقتصادياً دولياً جديداً. وعندئذ توسع تأثير هذه الظاهرة بعد توسيع جوانبها التطبيقية في دول أوروبا الشرقية عقب انهيار المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩١. وعلى الرغم من الانعكاسات الايجابية لظاهرة الإصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا أنها أشرت في الوقت نفسه تدخلاً خارجياً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة في التخطيط والإشراف على تطبيقات الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية وبمديات تختلف في مضامينها وتطبيقاتها عن المطالب الوطنية الحقيقية لهذه الدول، ومن هذا المنطلق تصاعدت المطالبات والدعوات نحو ترسيخ منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم.

ولقد مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات إصلاحية تتماشى مع الوضع السائد لكل مرحلة، فقد تبنت برامج إصلاحية موجهة نحو تحقيق أهدافها في رفع مستوى

النمو الاقتصادي والرقى الاجتماعي ، حيث تم اعتماد أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف، لكن بعد أزمة المحروقات سنة 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مما اضطر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات في إطار اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي أسفر إلى تحسين أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية ومرت الجزائر منذ الاستقلال بمحطات كثيرة من الإصلاح الاقتصادي تمثلت في برامج ومحطات عملاقة أنفقت فيها الدولة إمكانات ومبالغ ضخمة كانت تصبو من خلالها إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها والحصول على معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث:

شهدت الجزائر بعد عام ١٩٩٠ إجراء إصلاحات اقتصادية شملت جوانب اقتصادية متعددة في المجالات الاقتصادية المختلفة ومنها خفض معدلات التضخم والبطالة وتوفير فرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية والسكن وزيادة نصيب الفرد وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتقوم مشكلة الدراسة في مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014).

أهمية البحث:

شهدت الجزائر تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية وتأتي أهمية الدراسة للتعرف على الآثار الناجمة التي أحدثتها برامج الإصلاح الاقتصادي في مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل وتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

فرضية البحث:

إن سياسات الإصلاح الاقتصادية من شأنها التأثير على مستوى النمو الاقتصادي بشكل ايجابي من خلال تكوين توازنات مالية ونقدية قادرة على تحقيق مناخ مناسب للنمو الاقتصادي.

هدف البحث:

تكمن أهداف البحث:

١. عرض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري واهم برامج الإصلاح الاقتصادي.
٢. إبراز العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤).
٣. تقييم مدى نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها في النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود البحث:

- تتضمن حدود البحث المدة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٤).
- تتضمن حدود البحث الجزائر مكانياً.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي الذي تم تأطيره بالأنموذج القياسي، لبيان أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، في الجزائر، اعتماداً على المصادر والمراجع، المتعلقة بموضوع البحث وصولاً إلى تحقيق هدف الدراسة وإثبات فرضيتها.

هيكلية البحث:

لغرض التحقق من الفرضية واختبارها فقد تضمن البحث ثلاثة مباحث، اذ جاء الأول تحت عنوان، الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي، وتناول الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي، وخصص الثالث لقياس أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤).

المبحث الأول الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

احتل موضوع الإصلاح الاقتصادي مكاناً واسعاً بين الباحثين والاقتصاديين والسياسيين على المستوى الدولي إذ تعددت الآراء والمواقف بين مختلف البلدان والمؤسسات الدولية وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الكثير من البلدان باتخاذ إجراءات واسعة في الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وقد حاولت الكثير من البلدان الاستفادة والاستعانة بالمؤسسات الدولية في تنفيذ هذه الإصلاحات. وغالبا ما تلجأ الدول نتيجة فشل سياستها المتبعة إلى إجراء بعض الإصلاحات تسعى من خلالها إلى التأثير على اقتصاداتها وجعلها تتلاءم مع التطورات والتحديات التي تعرفها أوضاعها الداخلية وتواكب في نفس الوقت تطورات الاقتصاد العالمي وذلك نظرا للتأثير الذي أصبحت تحدثه اقتصاديات الدول على بعضها البعض وظهور منظمات وهيئات دولية عالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تسعى إلى فرض نمط اقتصادي واحد تحكمه آليات السوق وحرية التبادل التجاري وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وذلك لرفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتكون هذه البرامج في بعض الأحيان ذاتية وأحيانا أخرى موصى بها ومساندة من قبل بعض الهيئات الدولية، كما أن هذه الأفكار نابعة من أفكار ومفاهيم وسياسات تبلورت من خلال بعض الأفكار الاقتصادية، ولأهمية الموضوع سوف نتناول مفهوم وأهداف وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

أولا. مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يقصد بالإصلاح الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بشكل يؤدي إلى ظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين (بشير، 2001، 1).

وكذلك هو مجموع الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفي قواعد معيارية مختارة مسبقاً مبنية لآلية السوق وبتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق والانتساع تبعا للمشكلات والاختلالات الاقتصادية. (قدي، 2005، 271)

والإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني التغيير أو الانتقال من حالة إلى حالة أحسن منها ويعني التبديل الجذري لهياكل وبنا اجتماعية واقتصادية قائمة (عيسى، 1999، 276). ويعبر عنها أيضاً، بأنها حزمة من القوانين والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وتكون مهمة هذه

الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة (عبد الحميد، 2003، 211).

ثانياً. الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي

أ. تحقيق التوازن المالي الداخلي: ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج الإجمالي.

ب. إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: ويتحقق ذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنوع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار اتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج (المرسومي، 2012، 3).

ج. زيادة معدل النمو الاقتصادي : ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخصخصة والتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، بحيث يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة (الطائي، ٢٠٠٩، ٥).

د. الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: إذ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول لحالة معينة من استقرار الأسعار (عبد الحميد، 2003، 217).

ثالثاً. سياسات الإصلاح الاقتصادي:

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات بريتون وودز لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من الداخل من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد الدولي وتعتمد حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي في أساسها إلى آراء وأفكار المدرسة النيو كلاسيكية التي تهدف إلى تحقيق التوازن العام في الاقتصاد في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي أو على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى هذا الأساس فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي تتكون من مرحلتين مختلفتين ذات مضامين تتعلق بالمجموعة الإجرائية من حزم الإصلاح في سياق منهجية التثبيت الاقتصادي قصير الأمد، ومضامين تتعلق بالمجموعة الإجرائية من حزم الإصلاح في سياق التكييف الهيكلي بعيد الأمد (دوفسكي، 2001، 66).

١. سياسات التثبيت الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي): تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي ويتمثل التثبيت الاقتصادي بالتوازن على المستوى الكلي للاقتصاد القومي وفي المدى القصير، بين العرض الكلي والطلب الكلي عن طريق تحرير الأسعار وتحقيق التوازن

في القطاع الخارجي والداخلي من خلال تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة عن طريق تدابير مالية تكون ثابتة في تأثيرها أولاً، وكفوة في عملها ثانياً، بحيث تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها في تحقيق نمو اقتصادي أفضل كما إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي يعتبر شرطاً ضرورياً لضمان سرعة الاقتراض من صندوق النقد الدولي (الجبوري، 2008، 22)، وتستند سياسات التثبيت الاقتصادي على السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف الأزمات لتخفيض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد والزائد عن مستوى العرض الكلي تمهيداً لإعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن وتخفيض التضخم الاقتصادي، وتهدف السياسة المالية المتبعة إلى إصلاح عجز الموازنة العامة للدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، أما الإصلاح النقدي فتضمن تحرير لأسعار الفائدة ووضع سقف عليا للانتماء المحلي لغرض تقييد حجم الطلب وتخفيض سعر صرف العملة المحلية. (العبدلي، غيدان، 2010، 11)

٢. **سياسات التكيف الهيكلي :** تعد برامج التكيف الهيكلي من اختصاص البنك الدولي والتي يقدمها إلى الدول التي تعاني من اختلالات واضطرابات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية ، وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي ويمكن بشكل عام تعريف التكيف الهيكلي بأنه تكيف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو الاقتصادي المتواصل في بيئة خارجية أكثر سلبية (ألنجفي، 2002، 16) وتشير سياسات التكيف إلى الحالات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة إلى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة إذ يتطلب دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف باعتماد سياسة عامة تتناول الاقتصاد ككل أو تكون ذات طابع قطاعي وذلك سعياً إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استعمالها وتهدف كذلك إلى زيادة الإنتاج المحلي لاسيما من السلع المخصصة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف إنتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي وتعمل هذه السياسات على المديين المتوسط والطويل ويرعاها البنك الدولي وتركز هذه السياسات على الإصلاحات الهيكلية لكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة (دوفسكي، 2001، 68) .

لا تختلف برامج التكيف الهيكلي عن برامج التثبيت الاقتصادي في تشخيصها للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية إذ يرجعها إلى أخطاء في السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها تلك الدول ولتصحيح ذلك لابد من إحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات ويمكن القول إن السياسات قصيرة الأمد التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي تتكامل مع السياسات طويلة الأمد التي يتضمنها برنامج التكيف الهيكلي.

المبحث الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم انشغالات الاقتصاديين عبر مختلف أبحاثهم ودراساتهم ويتمثل الاتجاه العام بين البلدان في تطور مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالرغم من وجود الاختلافات بين البلدان، ويعد النمو الاقتصادي هدفا لأي سياسة اقتصادية بغض النظر عن وضع البلد سواء كان ناميا أو متقدما والنمو عملية معقدة يصعب التعرف على طبيعة العوامل المؤثر فيها حيث يتطلب تحقيقه توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل الوصول إليه لأنه يعبر عن مدى تقدم البلد أو تأخره ومدى استقراره ومن ذلك فمن الضروري تحديد مفهوم وأنواع ومصادر النمو الاقتصادي.

أولا. مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدول تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع (مجاهد، بشير، 2013، 28). ويعرف النمو الاقتصادي في صحيح اللغة هو زيادة الشيء وحصول تغيير فيه إلى حال أفضل أو أكبر وبصورة تلقائية (البياتي، الشمري، 2011، 447).

إما اصطلاحا فهناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم النمو الاقتصادي نذكر منها على أنه عبارة عن حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الإجمالي الحقيقي بين فترتين زمنيةتين أو هو عبارة عن معدل ارتفاع الدخل الفردي والذي يمكن قياسه عن طريق الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان (الدوري، 2016، 44).

ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الدائمة في السلع والخدمات من طرف الفرد في محيطه الاقتصادي فهو بذلك يعكس الزيادة الكمية للدخل والناتج الوطني وتمتد هذه الزيادة الكمية لتشمل أيضا الزيادة المستمرة للسكان مما قد ينجز عنه مشكل التوفيق بين تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج إثناء التحول التدريجي للاقتصاد (Jones, 1998, 35).

ثانياً. أنواع النمو الاقتصادي:

١. **النمو المخطط:** يحدث هذا النمو من عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وإمكانياته وتأتي إمكانية هذا النوع من النمو من إمكانية وخبرة المخططين وموضوعية الخطط المرسومة ودقة التنفيذ والمتابعة وكذلك مشاركة المجتمع في عملية التنفيذ والتخطيط وعلى جميع المستويات الموضوعية (الدوري، 2016، 47).

٢. **النمو التلقائي أو الطبيعي:** هو النمو الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية الذي يمتلكها الاقتصاد القومي دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي والعملية ويكون هذا النمو من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق على الرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات دورية قصيرة المدى وهذا النوع من النمو سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية ويتطلب هذا النمو مرونة كبيرة في الإطار الثقافي والاجتماعي الذي يقوم عليه إذا تنتقل شرارة النمو بسرعة فائقة من قطاع إلى آخر (الرشدان، 2008، 50).

٣. **النمو العابر أو غير المستقر:** هو ذلك النوع من النمو الذي لا يحتوي على صفة الاستمرارية والثبات الذي يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون في العادة خارجية وسرعان ما يزول هذا النوع من النمو بمجرد زوال الأسباب الخارجية التي أحدثته إلا أن هذا النوع من النمو يمثل الحالة العامة التي تعرفه أغلبية البلدان النامية إذا يأتي في الغالب استجابة للإحداث والتطورات الحاصلة في تجارتها الخارجية ولا يستمر هذا النوع وقد يتلاشى بنفس السرعة التي ظهر فيها ويكون تأثيره قليل في التنمية الشاملة (الدوري، 2016، 54).

ثالثاً. مصادر النمو الاقتصادي

١. **كفاءة التنظيم الاقتصادي:** يعتبر عنصر التنظيم الاقتصادي أداة لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث إن توفر الخبرات والمهارات الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً أمثل واستخدام التقنية في الإنتاج غير كافية لإحداث عملية النمو الاقتصادي ما لم يكن هناك تنظيم اقتصادي كفوء يعمل على نقل عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام الأقل إنتاجية إلى أوجه الاستخدام الأكثر إنتاجية واستخدام الفن الإنتاجي المتطور استخداماً أمثل، كما إن تقويم كفاءة الوحدات الاقتصادية أمر ضروري للوصول بالاقتصاد إلى الوضع الأمثل ويراد بتقويم كفاءة الوحدات الاقتصادية تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل هذه الوحدات مع دراسة تطور هذه العلاقة لفترات زمنية متتابعة من خلال المقارنة بين المتحقق والمستهدف من هذه الأهداف (الكرخي، 2000، 39).

٢. **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وهي من هبات الطبيعة حيث يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه على كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كخصوبة التربة ووفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد التي هي من هبات الطبيعة لا قيمة لها إلا إذا استغلها الإنسان لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يتم ذلك عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعية وتصبح كأنها من صنع الإنسان، (عبد الرحمن، عريقات، 2004، 280).

٣. **الموارد البشرية:** تبرز أهمية العنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي في حقيقة إن البشر هم أداة التنمية وغايتها ووسيلتها فالنمو يستهدف تحقيق مستويات عالية من النمو تضمن الارتفاع بالمستوى المعاشي للمواطنين عموماً وتحقيق ذلك يعتمد على كفاءة عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الإنتاجية الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية كالمكانن، المعدات، المواد الأولية وتوفر التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال تحقيق مستويات عالية للنمو، لكنه هذا الإمكانيات وحدها لا تكفي ولا تتحقق إلا عبر توفر العنصر البشري القادر على استعمال واستغلال هذه الإمكانيات بالشكل المناسب والفعال (الدوري، 2016، 50).

٤. **التقدم التكنولوجي:** هناك العديد من التعريفات لمفهوم التقدم التكنولوجي ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحياناً فيما بينها فإنها تتفق على إن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية، وبعبارة أشمل وأوسع فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك فهي تلعب دوراً حاسماً في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصادياً، (القرشي، 2007، 124):

٥. **تراكم رأس المال:** إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة إن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات ويمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والسلع الرأسمالية تتوزع بين أشكال متعددة فمنها ما هو على شكل مكائن ومصانع والتي لا تعطي منافع مباشرة ولكنها تقوم بإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، كما إن هناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والمواصلات وكذلك الاتصالات وتوليد الطاقات والنوع الآخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال، كما إن هناك نفقات اجتماعية أخرى تعطي أو توفر منافع مباشرة مثل الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها تجعل من أفراد المجتمع أكثر إنتاجية (القريشي، 2007، 135).

المبحث الثالث

تحليل وقياس أثر برامج الإصلاح على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

انطلاقاً من المنظور الكينزي تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة أكبر، وعلى هذا المنطلق نحاول إبراز أثر برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال المدة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس يقسم المبحث إلى مطلبين، يتضمن الأول واقع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وخصص الثاني لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤.

أولاً. واقع الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)
شهد الاقتصاد الجزائري في عقد الثمانينات والتسعينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ومن هذه المشاكل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وزيادة حجم البطالة وتناقص معدل العملات الأجنبية، بسبب تدهور أسعار المحروقات التي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري بشكل كبير والتي تمثل 95% من إيرادات التصدير، فانخفاض أسعار المحروقات أدت إلى انخفاض معدلات التبادل وإيرادات الميزانية وارتفاع معدلات خدمة الدين، وكل هذه المشاكل تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وإن كل هذه الصعوبات دفعت بالحكومة الجزائرية إلى وضع خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات والمشاكل الاقتصادية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني والاعتماد على الذات، ولقد بدأت الحكومة الجزائرية منذ بداية التسعينات بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع، مما يُعد تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود التي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة، وتعد الجزائر من البلدان التي عانت من الاستعمار الفرنسي، وبعد استقلالها في العام ١٩٦٢ عملت على تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية للاقتصاد الفرنسي من خلال انتهاج الدولة للتوجه الاشتراكي في التنمية الاقتصادية، وبعد الاستقلال اتسم

الاقتصاد الجزائري بالتبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات، وتورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف، منها الازدواجية الاقتصادية، وسيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الجزائري، وانخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع (بن سميعة، ٢٠١٣، ١٩٦)، كما أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تحسن أغلبية مؤشرات الاقتصاد الجزائري ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

*** تطور معدلات نمو الناتج المحلي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤**

١. ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت أعلى معدل لها (٠,٩%) في العام ١٩٩٤، وبلغت، وبلغت أدنى معدل وسجل (٢,١%-) في العام ١٩٩٣.
٢. ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت أعلى معدل لها وبلغت (٥,١%) في العام ١٩٩٨، وبلغت أدنى معدل له وسجل (١,١%) في العام ١٩٩٧.
٣. ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي التي بلغت (٧,٢%)، كأقصى قيمة لها عام ٢٠٠٣.
٤. ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت أعلى معدل لها وبلغت (٥,٩%) في العام ٢٠٠٥، وبلغت أدنى معدل لها وسجلت (١,٦%) في العام ٢٠٠٩.
٥. ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت أعلى معدل لها وبلغت (٣,٦%) في العام ٢٠١٠، وبلغت أدنى معدل لها وسجلت (٢,٧%) في العام ٢٠١٣. ويلاحظ من ذلك ان الزيادة المتتالية في معدل النمو الناتج المحلي، ناتج من التحسن في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما انعكس إيجاباً على باقي المؤشرات الاقتصادية.

الجدول (١) برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

برامج الإصلاح الاقتصادي					نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)				
برنامج الاستقرار الاقتصادي (١٩٩٤-١٩٩٠)					١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
					٠,٨٠	-١,٢	١,٨	-٢,١	٠,٩
برنامج التعديل الهيكلي (١٩٩٨-١٩٩٥)					١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	-
					٣,٨	٤,١	١,١	٥,١	
برنامج الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠٤-٢٠٠١)					٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	-
					٤,٦١	٥,٦٠	٧,٢٠	٤,٣٠	
البرنامج التكميلي لدعم النمو (٢٠٠٩-٢٠٠٥)					٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
					٥,٩	١,٧	٣,٤	٢	١,٦
برنامج توظيف النمو (٢٠١٤-٢٠١٠)					٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
					٣,٦	٢,٨	٣,٣	٢,٧	٣,٤٧

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: زقير، عادل، ٢٠١٥، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة (١٩٩٨-٢٠١٢)، ١٩٤.

ثانياً. قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

يهتم الاقتصاد القياسي بدراسة الظواهر المختلفة ومنها الاقتصادية بطريقة كمية من خلال تحليل البيانات والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات وقياس تلك العلاقة رقمياً وتتطلب أي دراسة قياسية لظاهرة معينة ضرورة تحديد العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة وصياغة العلاقة بين هذه العوامل في صورة نموذج قياسي، يقتصر استخدام نموذج الانحدار البسيط على تحليل العلاقة بين متغير تابع وعلاقة بمتغير مستقل واحد، لكن هناك دراسات تتطلب وضع متغير تابع وعدة

متغيرات مستقلة وينقسم تحليل الانحدار إلى تحليل الانحدار الخطي وتحليل الانحدار اللا خطي (الصفوي وطه، ٢٠٠٥، ٩٢)، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

أولاً: متغيرات الدراسة:

١. المتغير التابع (Y): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: يمثل مجموع قيمة الإنتاج الكلي والإجمالي من الخدمات والسلع مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات الخدمية والسلعية وبهذا يشمل مجموع القيم المضافة الكلية أو الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية دخل حدود الإقليمية للدولة وبمساهمة عناصر الإنتاج الأجنبية والمحلية.

٢. المتغير المستقل (X₁): الإنفاق الحكومي: هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة، وتعرف بأنها مبلغ نقدي تقوم الدولة باستعماله أو دفعه في إطار موازنة عامة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (الدوري، ٢٠١٥، ٥١).

٣. المتغير المستقل (X₂): الإنفاق على التربية والتعليم: الإنفاق على التربية والتعليم هو عبارة عن المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للحكومة أو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تقديم فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع، فتتحمل الحكومة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات المتعلقة بالتربية والتعليم، ويعد الإنفاق أحد أدوات الموازنة العامة أو السياسة المالية (احمد، ٢٠٠٩، ٢٤٨).

٤. المتغير المستقل (X₃): القوى العاملة: يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر ١٥ عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً وهم جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، لكن يُستثنى منها ربات البيوت ومقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي (<http://data.albankaldawli.org>).

ثانياً: عينة الدراسة:

جدول (٢) عينة الدراسة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	الإنفاق على التربية والتعليم	القوى العاملة
	Y	X ₁	X ₂	X ₃
1990	554.4	136.5	35.6	6213061
1991	862.1	212.1	44.7	6499366
1992	1074.7	420.1	66.1	6795625
1993	1189.7	476.6	84.3	7102140
1994	1487.4	566.2	98.8	7421026
1995	2005	759.6	119.2	7753195
1996	2570	724.6	156.7	8089608
1997	2780.2	845.2	166.7	8293381
1998	2830.5	876.2	172.4	8503115
1999	3238.2	961.7	223.2	8714961
2000	4123.5	1178.1	265.8	8926334
2001	4227.1	1321	271.7	9152345
2002	4522.8	1550.6	296.1	9372617
2003	5252.3	1690.2	223.3	9590763
2004	6149.1	1891.8	256.0	9810819
2005	7561.2	2052	397.9	10032328
2006	8514.8	2453	380.0	10242669
2007	9366.6	3108.5	492.7	10445806
2008	11077.1	4191	557.9	10644643
2009	10006.8	4226.3	691.6	10843285
2010	1203.5	4512.8	901.0	11118015
2011	14481	6386	1048.0	11338994
2012	16208.7	7058.1	821.6	11579218
2013	16643.8	6092.1	893.2	12048722
2014	17205.1	6980.1	967.6	12233227

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

* الديوان الوطني للإحصاءات: ons@ons.dz / stat@ons.dz

* البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org>

أولاً: الاختبار الإحصائي ارتباط بيرسون: أظهرت النتائج التالي:

١. الإشارة موجبة بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (** ٠,٩١١)، وهو ارتباط قوي ومعنوي.

٢. الإشارة موجبة بين الإنفاق على التربية والتعليم وإجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الإنفاق على التربية والتعليم وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (** ٠,٨٣٤)، وهو ارتباط قوي ومعنوي.

٣. الإشارة موجبة بين القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (0.865^{**})، وهو ارتباط قوي ومعنوي.

الجدول (٣) نتائج الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون

ت	المتغير	عدد المشاهدات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
١	الإنفاق الحكومي	٢٥	0.911^{**}	٠,٠٠٠
٢	الإنفاق على التربية والتعليم	٢٥	0.834^{**}	٠,٠٠٠
٣	القوى العاملة	٢٥	0.865^{**}	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

** (بمستوى معنوية ١%)

ثانياً: نتائج التحليل القياسي: إن نماذج الانحدار سواء كانت بسيطة أو متعددة، قد تكون خطية Linear أو لا خطية Non-Linear، حيث توضح العلاقات الاقتصادية الأكثر أهمية لظاهرة اقتصادية معينة، ويعبر عن تلك العلاقات بصيغ رياضية ورموز قد تكون معادلة واحدة أو أكثر (شهاب، ٢٠٠٦، ٧).

١. الاختبار الاقتصادي:

أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكلاً من الإنفاق الحكومي والقوى العاملة في الجزائر وهذا ينطبق مع المنطق الاقتصادي.

٢. الاختبار الإحصائي:

أ. تم اختبار معادلة الانحدار الخطية، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والقوى العاملة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي بحسب اختبار R^2 ، إذ إن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (٨٤%) من التغيرات الحاصلة في (الناتج المحلي الإجمالي)، و(١٦%) على عوامل أخرى غير داخلية في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة.

ب. أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والقوى العاملة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل.

ج. وأظهرت نتائج النموذج أن قيمة اختبار (t) كانت معنوية في المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي - X_1)، إذ بلغت قيمة (sig) وهي أقل من (0.05).

٣. الاختبار القياسي: بحسب اختبار (Durbin-Watson)، فإن قيمته كانت (٢,٨٧٣) في معادلة الانحدار الخطية وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (White test) أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وقد نجح النموذج في اختبار معامل تضخم التباين (VIF) إذ إن النموذج لا يعاني النموذج الخطي من مشكلة التعدد الخطي إذ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت $VIF > 10$ ، وكما في الجدول (٤).

الجدول (٤) نتائج التحليل القياسي بعد المعالجة

النماذج		B	T Sig	F Sig	R ²	D.W	White test	VIF
النموذج الخطي	constant	-4069.995	0.403	0.000	0.383	1.766	ناجح	-
	X1	1.702	0.002					5.684
	X3	0.001	0.301					5.684
النموذج اللوغاريتمي التام	constant	-55.685	0.232	0.000	0.795	2.143	ناجح	
	X1 ln	0.120	0.830					38.259
	X3 ln	3.938	0.213					38.259
النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيمن	constant	-	0.902	0.000	0.716	1.228	ناجح	-
	X1	35297.277	0.256					38.259
	X3	4027.647	0.969					38.259
النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيسر	constant	3.000	0.008	0.000	0.785	2.208	ناجح	
	X1 ln	-6.934E-5	0.519					5.684
	X3 ln	5.883E-7	0.000					5.684

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).
ويمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$$Y = -4069.995 + 1.702X1 + 0.001X3$$

٤. **التحليل الاقتصادي:** في هذا المجال أظهر للنموذج المدروس إلى أن التغير في الإنفاق الحكومي (X1) بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.702) وحدة (بغض النظر عن نوع الوحدة أو مقدارها)

الاستنتاجات:

١. إن معدل نمو الناتج المحلي سجل أعلى معدل نمو ناتج محلي في الجزائر في العام ٢٠٠٣ بنسبة (٧,٢%) وهي أفضل مدة للإصلاح الاقتصادي لهذا المؤشر في المدة (٢٠٠١-٢٠٠٤).
٢. الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التالي:
أ. العلاقة طردية بين الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (** ٠,٩١١)، وهو ارتباط قوي ومعنوي.
ب. العلاقة الطردية بين الإنفاق على التربية والتعليم وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (** ٠,٨٣٤)، وهو ارتباط قوي ومعنوي.
ج. العلاقة طردية بين القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي، وسجل معامل الارتباط (** ٠,٨٦٥)، وهو ارتباط قوي ومعنوي.
٣. نتائج التحليل القياسي: فقد أظهرت النتائج وجود مشكلة تعدد خطي وبعد معالجة المشكلة من خلال حذف المتغير المسبب للمشكلة (X2)، أظهرت النتائج أن التغير في الإنفاق الحكومي (X1) بنسبة وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي بمقدار (1.702) وحدة (بغض النظر عن نوع الوحدة أو مقدارها)، في حين كان المتغير الثالث (القوى العاملة - X3)، غير معنوي بحسب اختبار (t-test).

التوصيات:

١. تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي اثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا.
٢. تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو القطاع النفطي.
٣. ضرورة وضع استراتيجية تعتمد بشكل رئيس على احتياجاتها من التعليم ووضع برامج محددة لذلك.
٤. تشجيع وتطوير بيئة الاستثمار في الجزائر ودعم الاستثمار المحلي.
٥. تشجيع الصادرات في القطاعات الأخرى خارج القطاع النفطي من خلال خفض الضرائب على السلع الصادرة.
٦. تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التي تساهم في خفض مستويات الفقر والبطالة.
٧. تحفيز القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتقليل تأثير العامل الخارجي على الاقتصاد الجزائري والمتمثل في تذبذب أسعار النفط عالمياً.
٨. تطوير الجهاز المصرفي بما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.

المصادر:

١. احمد، كبداني سيدي، 2009، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
٢. البياتي، طاهر، والشمري، خالد توفيق، 2011، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن. 5. القريشي، مدحت، 2007، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٣. بشير، محمد شريف، 2001، دوفسكي، ميشيل شوسو، 2001، عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بغداد.
٤. بن سميحة، دلال، ٢٠١٣، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
٥. الجبوري، خلف محمد حمد، 2008، اتجاه السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لبلدان عربية مختارة للمدة (1976 - 2005) رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٦. حميد، باشوش، ٢٠١٦، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر، للمدة (٢٠٠١، ٢٠١٤) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.

٧. الدوري، عبد الرحمن فيصل ياسين يحيى، 2016، تحليل وقياس العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في عينة من الدول للمدة (2013-2014) رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٨. الدوري، علاء شاكر محمود، 2016، دور النفقات العامة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2013) رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٩. الدوري، قتيبة ماهر محمود، ٢٠١٥، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
١٠. الراشدان، عبدالله زاهي، 2008، اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١١. زقير، عادل، ٢٠١٥، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر، للمدة (١٩٩٨ ، ٢٠١٢) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
١٢. شهاب، سعد عجيل، ٢٠٠٦، دراسة تطبيقية لمشاكل الاقتصاد القياسي بين الاختبار والمعالجة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٣. الصفاوي وطه، ٢٠٠٥، بعض طرائق المقدرات التقليدية وقدر بيز لمعطيات نموذج الانحدار الخطي العام (دراسة مقارنة مع تطبيق في مجال طبي) تنمية الرافدين، المجلد ٧، العدد ٢٧
١٤. الطائي، عبد الرحيم مكطوف، 2009، الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفاعلية الآليات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
١٥. عبد الحميد، عبد المطلب، 2003، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة.
١٦. عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي، 2004، مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن
١٧. العبدلي، سعد عبد نجم، وغيدان، جليل كامل، 2010، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة واسط.
١٨. عيسى، محمد عبد الشفيق، 1999، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر.
١٩. القرشي، مدحت، 2007، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٢٠. الكرخي، مجيد، 2000، تقويم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد.

٢١. مجاهد، خويلدات محمد، وبشير، وزان، 2013، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة) رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
٢٢. المرسومي، محمود حسين علي، 2012، الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، الجزء الثالث، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة واسط
٢٣. النجفي، سالم توفيق، 2002، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

الانترنت:

١. الديوان الوطني للإحصائيات (ons@ons.dz / stat@ons.dz).
٢. بيانات البنك الدولي (http://data.albankadawli.org).

المصادر الأجنبية:

1. Charles I. Jones , (1998), Introduction to economic growth.(new York ,Norton & company).